

لمديرية الزرادات والاملاك في وزارة المالية:  
لنزل السابق البديل اللاحق انهاء القري

١٧٠١٣	٦٥٠٠٠	مهلين
١٨٧٥١	٤٥٠٠٠	القرتين
٣٥١٥	١٧٠٠٠	الحفر
٥٩٤٦	١٤٠٠٠	حوارين
١١٧٠	٢٢٣٨	عتر
١١٩٨١	٣٥٠٠٠	صندد

## اعلانات

بيع آلتين  
لثربة الحنطة

لعلن ادارة السكة الحجازية ان لديها  
آلتين لثربة الحنطة وقد وضعتا في الزراد  
لحقني على ان تكون الاحالة الاولى بتاريخ  
٢١ حزيران سنة ١٩٢٠ المصادف ليوم الثلاثاء  
والاحالة القطعية بعد مرور ثمانية واربعين  
ساعة من ذلك التاريخ فمن يود الاشتراك  
بهنه الزيادة عليه فليجاء ادارة السكة  
الحجازية العامة بمصلحة القنوات في الاوقات  
لمصلحة مستصحباً عشر ليرات سورية بوسم  
قائمين في ١٥ حزيران سنة ١٩٢٠

بيع حصة دار  
لحصة (المارة)

وضم في ميدان للزيادة الثانية حصة  
لدار الواقعة في حلة المارة برفق حكر  
المرايا الموصلة الحدود الجارية بذلك عليه  
خاتم وولدها محمد فهمي بن ديب نصرسيه  
والجارية بيا بالوظا والوكالة السورية الى السيد

عبد الغني بن محمد شريف بموجب سند  
مدانية الودع في مايس سنة ٣٢٨ رومية  
بناء عليه بعد مرور خمسة واربعين يوماً  
تاريخه تجري حالها لموقعه ويقل الضم خمسة  
بالمدة خمسة عشر يوماً ايضاً ثم تجري حالها  
القطعية فمن كان له رغبة بشرأ حقه الدار  
المذكورة عليه ان يراجع مديرية طابو  
والدلال علي ولاجله تحرر هذا الاعلان

بيع قطع املاك  
بخاصية

قد انقضت مدة الزيادة الاولى بكامل  
الثلاثة القطع الاملاك الكائنة بموقع رأس  
الحار ضمن اراضي خاصية المملوكة الحدود  
والاوصاف في قوائم المزارد خاصة للمدين  
الشيخ اسعد قيس من اهالي خاصية وذلك  
تقررت الاحالة الاولى على المزايد الاخير  
ببلغ سبعة آلاف وخمسة مئة وثمانين  
توفيقاً للمادة ١٠٥ من قانون الاجراء على ان  
تعلن الكيفية تكراراً لمدة خمسة عشر يوماً  
لاجراء الاحالة القطعية بشرط ان لا تقل  
الزيادة الا بضم خمسة في المئة وفقاً للمادة  
١٠٦ من القانون المذكور فمن له رغبة فليراجع  
دائرة الاجراء بقضاء خاصية

بيع أرض  
في قرية كرمهم

بما ان مزوش وقوال ابتا يوسف  
ابن سعادة من اهالي قرية كرمهم بغيرهم استماتنا  
من سليمان واسكنتر وابراهيم اولاد قبلا  
مبلغاً قدره اثنا عشر الفا واربعمئة قرش

وباعتهم جميعاً بالرفا. جميع الخمانية تعلم اراضي  
البالغة مساحتها ثلاثمئة وعشرون دونماً وثلاثاً  
أرباع الدرع الكائنة بالقرية المذكورة بالموازية  
الحسود لمدة ستة اشهر وقد انقضت هذه  
والمديونتان لم يقدرا دينهما فلذا اطرحتهما الدوائن  
المذكورة بالزاد العلني وتعلقت مدة الزيادة  
خمساً وربعين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر  
هذا الاعلان فمن له رغبة بالشراء فليراجع  
دائرة طابو لواء حماه والدلال الحاج محمد  
بفاج

بيع دار بالسليمة

كان وضع في ميدان الزيادة العلنية  
جميع الدار الكائنة بحلة القبلية ببلدة السليمة  
المملوكة للحدود الجارية بصرف احمد افندي  
ابن الحاج محمد افندي خزانة المبيعة منه لثلاثة  
والوكالة السورية الى محمد طاهر افندي ابن  
عبد الهادي افندي الشراي لقاء مبلغ قدره  
خمساً واربعون ليرة عثمانية بموجب سند مدانية  
مؤرخ في آب سنة ١٣٢٧ ورغم ايمانه  
قد مضت مدة الاحالة الاولى وهي خمسة  
واربعون يوماً وتقررت الدار المذكورة على  
طالبها الاخير محمد طاهر افندي الشراي بديل  
قدره خمسون ليرة عثمانية وقد جرت احالتها  
الاولية وحيث يقبل الضم خمسة بالمئة مدة  
خمساً عشر يوماً فمن كان له رغبة بشرأ  
الدار المذكورة عليه ان يراجع مامزوا  
طابو القضاء والدلال محمود الطاهر اعتباراً من  
تاريخه وعليه حرر هذا الاعلان

طبع وطبعة الحكومة العربية

كل ما يتعلق بجزيرة الجريدة يراجع بشأنه  
مدير سياسة الجريدة

يؤخذ من اعلانات الجاهك ودوائر الاجراء والتحكيم  
والإحصاء الرسمية خمسون قرشاً سورياً بصورة  
ملونة ولوحات عن كل مطر من الاعلانات  
الاحلية والنجارية



تاريخ نشأتها  
سنة ١٣٣٧ هجرية  
١٩١٩ ميلادية  
بديل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سورياً في الحاضرة  
وه ٧٠ قرشاً داخل البلاد السورية وما كان يقرش خارجها  
تحت النسخة الجديدة في الحاضرة  
قرش سوريا

دمشق : الاثنين ١٣ شوال سنة ١٣٣٨ هـ  
نفسه مرتين في الاسبوع  
و ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٠

## القانون الموقت

بمعدل المواد ٢٥٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣  
من اصول المحاكمات الجزائية المؤرخ في ١٢ رجب ١٢٩٦

اصدر ارادتي بوضع هذا القانون  
الموقت موضع الاجراء بشرط  
عرضه على مجلس النواب حين  
الثامه

في ٧ شوال سنة ١٣٣٨

وفي ٢٣ حزيران سنة ١٩٢٠

« فيصّل »

تعدلت المادة ٢٥٨ « كما يأتي :

اذا تدر على المحكمة ان تجلب الشاهد  
لونه او لحياته غيبة منقطعة بمهولة فللمحكمة  
ان تكتفي بنقل افادته عن جريدة الاستئناف  
والتحقيق الابتدائي ، كما ان لها ان تستنصب  
سقطاً او محكمة اخرى في اخذ واستماع  
نهادة الشهود واستيفاضهم بعض الشئون ،  
سواء في ذلك كون الشهود ضمن حاكميتها  
ام في حاكمية محكمة او مستنطق آخر . اما  
فانصر للمتهم الموقوف او للمدعي العام على  
طلب الشاهد فلي المحكمة ان تجيب طلبه  
تأم كن في مانع . على انها مختارة في كل

حال ان تستجلب الشهود الى حضرتها  
وتستمعهم بنفسها استنفاً او استيفاضاً اذا  
رأت من حاجة الى ذلك  
تعدلت المادة ٣٨٠ « كما يأتي :

ان معاملة الامهال والتبليغ المبينة في  
مواد هذا الفصل السابقة بشأن المتهم الغائب  
لا تكرر ايضاً سيما في تأخير محاكمة المتهم  
الحاضر بل يشرع في محاكمته فوراً بدون انتظار  
انتضاء مهلة الفارة واجراء تبليغه ، الا اذا  
رأت المحكمة ضرورة الى ذلك الاشياء  
المجوبة الى المحكمة لاجل اثبات الدعوى  
والمسئلة الى فلم المحكمة تسلم بعد المحاكمة الى  
صاحبها او الى مستنطقها بلا شرط او بشرط  
ان تعاد الى المحكمة متى طلبت . ومثل هذه  
الاشياء يجب فيها قبل تسليمها الى اصحابها  
ان يضبطها كاتب المحكمة ويحررها فوراً  
وجنساً ، وان خفل عن ذلك لزمه اداء  
اربعة ذهبات جزاء نقدياً

تعدلت المادة ٣٨٣ « كما يأتي :

اذا سلم المتهم نفسه او قبض عليه قبل  
سقوط الجزاء وعقد الحكم كان لم يكن كما هو  
مبين في المادة السابقة فلا تصحكون المحكمة  
مؤمنة ان تجلب الشهود الذين استنصبتهم في

الحاكمية النهائية السابقة الا اذا رأت ثم موجبة  
لذلك او طلب بجلهم المدعي العام او للمتهم  
الموقوف بل تكتفي بتلاوة شهادتهم من  
اوراق الدعوى مع اجابة المتهمين المشتريكين  
المطعية او من سائر الاوراق التي يحسبها  
الرئيس مداراً لاظهار الحقيقة  
في ٢٠ رمضان سنة ١٣٣٨  
وفي ٧ حزيران سنة ١٩٢٠  
رئيس مجلس الشورى رئيس الوزراء  
علاء الدين هاشم الموصلي  
وزير الخارجية وزير الداخلية  
عبد الرحمن شهبندر  
وزير المالية وكيل وزير الحربية  
فارس الخوري عبد الرحمن شهبندر  
وزير المعارف وزير الدعاية  
بساط الحصري محمد جلال  
وزير التجارة والزراعة والامانة  
يوسف الحكيم

نصيح

وقع خطأ مطبعي في العدد الاول من  
العدد الماضي حيث نشرت كلمة «الاول» بالاسمي  
بدلاً من كلمة «البديل» الاولى ، في ذيل نظام  
الاعشار ، فانقضي الامر بصحبه



## تعديل المادة ١٦٩

من اصول المحاكمات الجزائية  
المؤرخ في ٥ رجب سنة ١٢١٦

اصدر ارادتي بوضع هذه المادة  
المعدلة موضع الاجراء بشرط  
عرضها على مجلس النواب حين  
التثامه في ٨ شوال سنة ١٣٣٨  
وفي ٢٤ حزيران سنة ١٩٢٠

« فيعمل »  
للظنين ان يرسل الى المحكمة كلاً عنه  
في دعاوي الجنحة على الاطلاق سواء كانت  
تستلزم جزاء الحبس او لا تستلزم، والمحكمة  
في كل حال ان تأمر باحضار الظنين بذاته  
مق رأت حاجة لذلك .

في ٢٣ رمضان سنة ١٣٣٨

وفي ١٠ حزيران سنة ١٩٢٠  
رئيس مجلس الادبي وكل رئيس الوزراء  
علاء الدين علاء الدين  
وزير الخارجية وزير الداخلية  
عبد الرحمن شهبندر رضا الصلح  
وزير المالية وزير الحربية  
فارس الخوري يوسف العظمة  
وزير المعارف وزير العدلية  
ساطع الحصري محمد جلال  
وزير التجارة والزراعة والادارة  
يوسف الحكيم

وظيفة من شافرة  
يوجد في ادارة النيابة مهندس شافرة  
يراتب ذابئة عشر جنباً فحب راي نفسه  
الكفاءة له سابقة للاختبار في ارجاع ادارة  
النيابة لادارة في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٠

## ملحق

لدليل قانون تشكيلات الدلية الوقت  
المؤرخ في ١ كانون الثاني سنة ١٩١٦

اصدر ارادتي بوضع هذا الملحق  
الوقت موضع الاجراء بشرط  
عرضه على مجلس النواب حين  
التثامه

في ٨ شوال سنة ١٣٣٨

وفي ٢٣ حزيران سنة ١٩٢٠  
مادة ١  
نشاط وظيفة الهيئة الاتهامية بالمحاكم  
المنفردة مرجع المستعاني الذي اصدر قرار  
الظن

٢ اذا سبق للمحاكم المنفردة سبيل احد  
الاقضية ان اعطى رأياً في الدعوى بموجب  
نصته عنها فترجع وظيفة مسواه كان يصفته  
فتما مقام الهيئة الاتهامية او يصفته حاكم  
محكمة بدائية الى المحاكم المنفردة في مركز  
الواء . وان وقع مثل ذلك في مركز اللواء  
فتمرد هذه الوظيفة الى حاكم المحقوق المنفرد .  
وان كان لا يوجد في مركز اللواء حاكم غير  
حاكم الجزاء فتمرد هذه الوظيفة الى الحاكم  
المنفرد في اقرب لواء يحاوره

٣ محكمة استئناف الجزاء في العاصمة  
تتولى وتفصل جميع الدعاوي الجنائية المنوطة  
بوظيفتها حالاً . اما دعاوي الجرح المستأنفة  
فجميعها سواء استأنفت من مركز دمشق  
ومن طلبة منها او من اولى جوارا والبلقاء  
والكرك تترى لدى محكمة استئناف المحقوق  
في العاصمة

٤ الاحكام المخالفة لهذا القانون مائة  
٥ يحمل بهذا القانون من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية

٦ وزير العدلية مأمور بانفاذ هذا  
القانون في ٢٣ رمضان سنة ١٣٣٨  
وفي ١٠ حزيران سنة ١٩٢٠

رئيس مجلس الشوري رئيس الوزراء  
علاء الدين هاشم الاتامي  
وزير الخارجية وزير الداخلية  
عبد الرحمن شهبندر  
وزير المالية فارس الخوري  
وزير المعارف وزير العدلية  
ساطع الحصري محمد جلال  
وزير التجارة والزراعة والادارة  
يوسف الحكيم

نظام  
يتعلق بمجرى ما هي  
الى حي الاكرا والماجرين  
اصدر ارادتي بوضع هذا النظام  
موضع الاجراء بشرط عرضه  
على مجلس النواب حين التثامه  
في ٨ شوال سنة ١٣٣٨  
وفي ٢٤ حزيران سنة ١٩٢٠

١ وزارة النافعة والزراعة والتجارة تقوم  
بمجر قسم من ما عين النافعة بحالات المهاجرين  
والاكرا والصالحية الى القسم الاعلى منها  
على ارتفاع من متر فوق النقط التي يعمل  
اليها الماء في الوقت الحاضر لئلا يسهل

الحلات المذكورة الاستفادة من ذلك الماء  
بدون ان يطرا خلل على كمية الماء والساعات  
التيه لدمشق

٢ بين الماء على المحلات المذكورة  
في قطع متعددة منها بما يوافق مصلحة  
الاهل

٣ المبالغ اللازمة لتأسيسات الاولوية في  
الاعمال المذكورة كبناء الاحواض والمان  
النفاسط والمضخات الكهربائية واجرة  
العملة وما ينشعب عن ذلك تحصل من اهالي  
الحلات المذكورة مع مراعاة درجة انفاذ  
اليوت ومقدرة اصحابها ويستثنى من ذلك  
من كان منهم فقيراً جداً والمصاريف السنوية  
اللازمة لرفع الماء تحصل من اهالي تلك  
الحلات بمعرفة لجنة ماء عين النافعة

٤ تؤلف لجنة لتفصيل ما ينشعب من المال  
على العمل المذكور يبينها مجلس ادارته دمشق  
ويشارك بها في توزيع النفقات على الاهل  
مدير النافعة او وكيله

٥ الحد الاصفر لما يصيب كل بيت من  
بيوت المحلات المذكورة هو نصف دينار  
والحد الاكبر خمسة دنانير

٦ لنظم اللجنة قسمة بما يصيب كل بيت  
من النفقات المذكورة بعد تصديق عليها  
من قبل مجلس الادارة يباشر بتفصيل بمعرفة  
الجنة السانفة الذكر وتسلم الى صندوق المصرف  
الزراحي حيث تحفظ امانة وتصرف عند  
الاجاب في سبيل ما جرت لاجله

٧ اذا لم تف المبالغ المجموعة لسد النفقات  
يحمل الباقي منها بعد توزيعه على الاهل

## معرفة اللجنة المذكورة

٨ وزارة التجارة والزراعة والنافعة تقوم  
بالاعمال المذكورة وصرف المال اللازم لها  
اما بطريق ائتماني او متعدين او بمعرفة  
مهندس النافعة حسبما ترأيه

٩ للوزارة المشار اليها ان تساعد على سد  
النفقات المذكورة من موجود صندوق لجنة  
ماء عين النافعة الحالية اذا رأت ذلك ممكناً  
بالنظر لوجود الصندوق كما ان المهندسين  
والعمال الموجودين بخدمة ماء عين النافعة  
مكلفون بالخدمة والمساعدة في الاعمال  
الجديدة المذكورة

١٠ اذا اذاع اهالون عن دفع ما ترتب  
عليهم من النفقات المذكورة يحصل منهم  
جبراً بمعرفة اأمور الاجراء بناء على مراجعة  
رئيس لجنة التوزيع

١١ وزراء الداخلية والعدلية والنافعة  
والزراعة والتجارة مكلفون باجراء حكم هذا  
النظام في ٢٣ رمضان سنة ١٣٣٨

وفي ١٤ حزيران سنة ١٩٢٠  
رئيس مجلس الشوري وكيل رئيس الوزراء  
علاء الدين

وزير الخارجية وزير الداخلية  
عبد الرحمن شهبندر رضا الصلح  
وزير المالية وزير الحربية  
فارس الخوري

وزير المعارف وزير العدلية  
ساطع الحصري محمد جلال  
وزير التجارة والزراعة والنافعة  
يوسف الحكيم

## مسكوكات النيكل

قرار مجلس الوزراء  
في ١٤ - ٦ - ١٩٢٠ رقم ١٧٦

قررت تذكرة وزير المالية المؤرخة  
في ١٤ حزيران سنة ١٩٢٠ رقم ١٧٦-١٧٦  
ومنادا ان الوزير المشار اليه كتب لوزارة  
التجارة ان قانون النقد السوري فقي باعتبار  
القرش الرسمي عشرة مثاليك من مسكوكات  
النيكل المئوية ونقص بت اول هذه العقود  
في المملكة السورية وان ادارة الجمرات واليوت  
امتمت عن قبض المثاليك فكس في الاسواق  
وامتدت الناس ايضاً عن قبضه واصبح البرغوث  
الصغير اصغر النقود الجاري تداولها في البلاد  
وان في ذلك من الاضرار بمصالح الفقراء  
والخائف كافة مالا يجوز العبر عليه وان  
الحزينة تقبل نقود النيكل بمعدل ثلاثة  
قروش في كل دفعة . ولذلك ان الوزير المشار  
اليه يطلب اعطاء قرار يحول دون حدوث  
ازمة تداول النقود الصغيرة

ولدى المذاكرة قرر وضع المواد الآتية:  
١ لما كان تداول مسكوكات النيكل  
الثانية مقبولا بصورة رسمية في المملكة  
السورية بموجب قانون النقد السوري فيجب  
ان يكون تداوله اجبارياً في جميع البلاد  
بحسب التسمية الشهيرة التي تصدرها الحكومة  
بحسب التسمية المأثورة بغير التغير

٢ السوري الرسمي بششرة مثاليك والقرش  
الزراحي مثاليك والبرغوث الصغير بسبعة  
مثاليك ونصف البرغوث الكبير بخمسة  
عشر مثاليك والبرغوثي مثاليك وخمسين مثاليكاً



٣ البشك يبادل عشرة متاليك او قرشاً رسمياً ونصفه يبادل خمسة متاليك او

نصف قرش رسمي

٤ القطع الصغرى والكبرى من النيكل واجبة التعامل على السواء ولا يجوز التردد بقبض التملك المفرد او انصفائه ولا فرق بين الصغير والكبير من هذه المسكوكات

٥ لا يجوز لاحد ان يمتنع عن قبض المتاليك والبشك لحد ثلاثة قروش في كل دفعة كبيرة كانت او صغيرة ولما الدفات التي هي من ثلاثة قروش فما دون فيجب على القابض ان يقبل كسور البرغوث الصغير من المتاليك

٦ الذين يمتنعون عن رعاية هذا القواعد يحالون على الناضبي العسكري ويضرون جزاءه تقدياً

### عملة النيكل

أبلفت وزارة الداخلية مديرية المطبوعات ان تملأ تطبيق النقد السوري لجريدة العاصمة صرحت بتداول عملة النيكل وقبول ثلاثة قروش في كل دفعة - فيجب الاحكام التام بتطبيق احكامها ومن تجرأ على الانتفاع من قبضها بتميتها المقررة والنسبة المبنية سيعاقب

مناقصة البناء طريق طرح بالمناقصة بطريقة الطرف المختوم الشاء طريق (القانون) - بمرور ذلك لثانية ٥ تموز سنة ١٩٢٠ الساعة الواحدة بعد الظهر على راقبي التمهيد ان يراجعوا ادارة الخلية للإطلاع على الشروط

تتقيد القارين من الجندية

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

اورقات دوام للوظفين في عمل المصيف

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

وشبكات للمورفين رأى بنفسه الكفاءة للقيام بهذا العمل والتأسيس شركة تتمتع بذلك او طالباً الامتياز فليراجع وزارة المانة لغاية شهر ٣ سنة ١٩٢٠

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

قرارات محكمة التمييز قراري شرعي - رقم ١١٠

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

١٣٥٥

هكذا عنه الجهل



